

# مستقبل الأمن الغذائي والتغذوي في العالم

الاستثمار في زراعة الحيازات الصغيرة – أولوية دولية



على مدى السنوات الخمس الماضية، شهد العالم سلسلة من الأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية تسببت في إبطاء الجهود العالمية للحد من الفقر والجوع وبعض الأحيان عكسها. واليوم تستمر التقلبات في الأسعار والهزات المناخية - مثل الجفاف المدمر الذي ضرب القرن الأفريقي مؤخراً - في تقويض مثل هذه الجهود بشدة. وفي هذا السياق، غدا الترويج لصمود سبل العيش وللأمن الغذائي والتغذوي محورياً على جداول الأعمال السياسية للحكومات. ويحتاج المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة لأن يصبحوا مركز جداول الأعمال هذه، ولعب دور قيادي في الجهود الاستثمارية المطلوبة لتحقيق ذلك.

للأغذية، نجم عنها انعدام التوازن بين العرض والطلب عليها، وتفاقت جراء الظروف المناخية التي غدت أكثر تطرفاً واضطراباً. والأسواق الزراعية رديئة التشغيل. كذلك فإن الرابط القوي بين أسعار الأغذية والطاقة عامل مسهم أيضاً. وتشير الإسقاطات إلى نمو تعداد سكان العالم ليصل إلى 9.1 مليار شخص بحلول عام 2050، مما يعني تحدياً إضافياً آخر على الأمن الغذائي. فتزايد تعداد السكان يعني المزيد من الطلب على الأغذية والمياه والأراضي في الوقت الذي تتدهور فيه قاعدة الموارد الطبيعية المخصصة للزراعة. بالإضافة إلى خروج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية من إنتاج المحاصيل الزراعية، وخطر تغير المناخ الذي يزيد من تقلص الأراضي الصالحة للزراعة. وللتطرق إلى هذه التحديات، هنالك حاجة لاستثمارات متينة يتم استهدافها بصورة دقيقة مع أطر سياسية شاملة، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

العام في الزراعة في البلدان النامية. ففي عام 1979 بلغت المعونة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الزراعة 18 في المائة من إجمالي المعونات. وبحلول عام 2009، تراجعت إلى مجرد 6 في المائة. وفي البلدان النامية انخفض الاستثمار الحكومي في الزراعة أيضاً خلال هذه الفترة بحوالي الثلث في أفريقيا وقرابة الثلثين في آسيا وأمريكا اللاتينية. ولا تقتصر المشكلة فقط على تراجع الاستثمارات العامة. فقد تراجعت في البلدان المنخفضة الدخل على وجه الخصوص، مع تفكيك الأدوات العامة لدعم الزراعة - التي تُعدّ على الغالب مكلفة وغير كفؤة - والنشوء البطيء لآليات جديدة تنطوي على إشراك القطاع الخاص. كذلك فقد بقيت السياسات التمكينية للاستثمارات الخاصة في الزراعة (بما في ذلك استثمارات المزارعين) متخلّفة عن الركب أو ضعيفة النمو. ويُعتقد بأن الارتفاعات في الأسعار العالمية للأغذية منذ عام 2006 هي جزء من توجه طويل الأمد لأسعار أعلى وأكثر تفاوتاً

وقد عرّف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عُقد في روما عام 1996 تحقيق الأمن الغذائي "عندما يتمتع البشر كافة، في جميع الأوقات، بفرض الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة". وقد بدا من الواقعي آنذاك توقع خفض عدد الذين يعانون من نقص الأغذية الزمن إلى النصف بحلول عام 2015. وكان هذا الهدف في صميم إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، وشكل الأساس للهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن، وفي يومنا هذا، ومع وجود أقل بقليل من مليار شخص من يعانون من الجوع كل يوم، يبدو أن الطريق ما زال طويلاً أمامنا. وتعود بعض جذور أزمة انعدام الأمن الغذائي التي نعيشها في يومنا هذا إلى تراجع الاستثمار

# أهمية زراعة الحيازات الصغيرة

هنالك حوالي نصف مليار مزرعة من مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم بأسره. وفي العديد من البلدان النامية، فإن الأغلبية الساحقة من المزارع هي مزارع صغيرة تديرها أسر تنتج معظم الأغذية للاستهلاك المحلي. كذلك فإن أصحاب الحيازات الصغيرة هم المستثمرون الرئيسيون في الزراعة في معظم بلدان العالم النامي. ويمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة أن يسهموا بشكل كبير في النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الحد من الفقر وضمان الأمن الغذائي والتغذوي. فعلى سبيل المثال، تحولت فييت نام من بلد يعاني من العجز الغذائي لتصبح ثاني أكبر مُصدِّر للأغذية في العالم، ويعزى نجاحها إلى حد كبير في قيامها بتنمية قطاع زراعة الحيازات الصغيرة لديها. ففي عام 2008، انخفض معدل الفقر فيها إلى ما دون 15 في المائة بعد أن كان 58 في المائة عام 1993. إلا أن المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة بحاجة لمزيد من الوصول الآمن للأراضي والمياه، وللحصول على أفضل الخدمات المالية لتسديد أثمان البذور والأدوات الزراعية والأسمدة، وهم بحاجة أيضاً إلى أسواق أفضل تشغيلاً لتوفر لهم الحوافز الاستثمارية في تحسين الإنتاج مع مخاطر أقل وطرق ومواصلات أفضل لإيصال إنتاجهم إلى الأسواق. ووصولاً للتكنولوجيا للحصول على معلومات السوق المُحدّثة التي يمكن الوثوق بها. كذلك فإنهم يحتاجون إلى البحوث والتكنولوجيا الزراعية لزيادة إنتاجيتهم وتحسين صمودهم في وجه تدهور الموارد الطبيعية وتغيّر المناخ. وهم يحتاجون أيضاً لمنظمات أقوى لتجميع مواردهم ولتحسين إدارة المخاطر، ولاكتساب قوة تفاوضية أفضل في الأسواق، وللتأثير على السياسات الزراعية والاستثمارات العامة. وقبل كل شيء، فإنهم بحاجة إلى التزام طويل الأمد من حكوماتهم ومن المجتمع الدولي في تنمية إمكانيات زراعة الحيازات الصغيرة.

## ما الذي يفعله الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؟

تعمل جميع البرامج والمشروعات الممولة من الصندوق على التطرق لمسألة الأمن الغذائي والتغذوي بطريقة أو بأخرى، إذ دعم الصندوق أكثر من 370 مليون من الفقراء نساءً ورجالاً على مدى العقود الثلاثة الماضية.

ففي الهند، على سبيل المثال، حُسِّن مشروع تنمية الإقليم الشمالي الشرقي الذي مولّه الصندوق إدارة الموارد الطبيعية، وزاد من إنتاجيتها، وضمن وجود الممارسات المستدامة للزراعة والحصاد. وقد رأى أكثر من 230 000 ريفي بأم أعينهم التحسينات الهائلة في ظروف معيشتهم، وهم الآن يمتلكون دخلاً أعلى بصورة واضحة، ويحظون بوجبات غذائية أكثر انتظاماً وتغذية.

ويقول Mitharam Maslai، وهو مزارع من قرية خواركايابا: "مازلت أتذكر الأيام التي كنت أكل فيها القرع وجذور البامبو كل عام لمدة أسبوعين أو ثلاثة لأن مخزوننا من الأرز قد نفذ تماماً. أما الآن فلدينا ما يكفي من الغذاء على مدار العام." وتوسّع الحكومة نطاق المشروع ليصل إلى 400 قرية إضافية وهي تهدف إلى الوصول إلى 100 000 شخص إضافي بحلول عام 2015. وفي غانا، قام الصندوق بتمويل المشروعات لزيادة الإنتاج وتجهيز العديد من المحاصيل الزراعية بما في ذلك الكاسافا والذرة والبطاطا الحلوة، ومن خلال ترويجها للأصناف المحسّنة وأفضل الممارسات والشراكات بين القطاعين العام والخاص على امتداد سلسلة الطلب على الأغذية، فقد أسهم البرنامج القطري في زيادة إنتاج الأغذية وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي. ويعتبر الصندوق الجهة المانحة الرئيسية التي تدعم إنتاج محصول الكاسافا على نطاق واسع، علماً بأنه عنصر أساسي في النظام الغذائي في غانا.

وكمؤسسة للمعرفة، كرس الصندوق جهوده لتحسين الإدراك العالمي للفقر الريفي والجوع ولنشر الاستجابات الفعالة، ويوفر تقرير الفقر الريفي لعام 2011 الذي أعده الصندوق تحليلاً شاملاً للتحديات والفرص للتغلب على الفقر الريفي في العالم حيث تتغير المناطق الريفية باطراد، وحيث تغدو الأسواق الزراعية أكثر تكاملاً. ففي يناير/كانون الثاني 2011، اجتمع خبراء وعاملون في التنمية الريفية من جميع أنحاء العالم في الصندوق للتفكير والتداول حول "التوجهات الجديدة لزراعة الحيازات الصغيرة".

وأما شركاء الصندوق الرئيسيون فهم حكومات البلدان النامية، وفقراء الريف نساءً ورجالاً ومنظماتهم، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصندوق يعمل على الصعيد الدولي مع جملة واسعة من الشركاء لحشد الانتباه العالمي لقضية الأمن الغذائي والتغذوي ولدعم زراعة الحيازات الصغيرة، وهو يعمل بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة اللتان تتخذان من روما مقراً لهما. ويلعب دوراً نشطاً في فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية. كذلك فإنه عضواً في اللجنة التوجيهية للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي ومقره في واشنطن. وقد تأسس هذا البرنامج في أعقاب مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي عام 2009 ومؤتمر قمة العشرين في بطرسبرغ، وفي عام 2011، أسهم الصندوق في عملية مجموعة العشرين الخاصة بقضايا الأمن الغذائي والتفاوتات الحادة في أسعار الأغذية.

## حقائق أساسية

- تشير التقديرات إلى وجود حوالي 925 مليون جائع في العالم.
- يعيش حوالي 1.4 مليار شخص على أقل من 1.25 دولار في اليوم.
- يتوقع لعدد سكان العالم أن يصل إلى 9.1 مليار نسمة بحلول عام 2050.
- قد تحتاج البلدان النامية إلى مضاعفة إنتاجها من الأغذية بحلول عام 2050.
- حوالي 40 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم متدهورة إلى حد ما، وتتاثر أكثر بتغيّر المناخ.
- هناك حوالي نصف مليار مزرعة صغيرة في البلدان النامية في العالم تدعم سبل عيش حوالي مليار شخص.
- نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي حقّقه الزراعة أكثر فعالية بأربع مرات في الحد من الفقر عن النمو الذي حقّقه القطاعات الأخرى.
- يُنفق الفقراء بين 50 إلى 80 في المائة من دخلهم على الغذاء.

## الروابط

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية  
<http://www.ifad.org/>

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة  
<http://www.fao.org/>

برنامج الأغذية العالمي  
<http://www.wfp.org/>

فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة  
<http://www.un.org/issuess/food/taskforce/>

قصص الصندوق من الميدان  
<http://www.ifad.org/story/index.htm>

## جهات الاتصال

Henock Kifle

كبير استراتيجي التنمية  
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية  
Via Paolo di Dono, 44  
00142 Rome, Italy  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2021  
البريد الإلكتروني: h.kifle@ifad.org

Bettina Prato

منسقة أبحاث  
دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة  
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية  
Via Paolo di Dono, 44  
00142 Rome, Italy  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2122  
البريد الإلكتروني: b.prato@ifad.org



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مكرسة لاستئصال الفقر والجوع في المناطق الريفية من البلدان النامية.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية  
Via Paolo di Dono 44  
00142 Rome, Italy  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2122  
رقم الفاكس: +39 06 5043463  
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org  
[www.ifad.org](http://www.ifad.org), [www.ruralpovertyportal.org](http://www.ruralpovertyportal.org)